

اسهامات علم الاجتماع العمل في فهم اشكاليات التنمية المعاصرة
Contributions of the Sociology of Work to Understanding the
Issues of Contemporary Development

د. حمدي مداني، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

madani.hamdi@yahoo.com

أ.د. مشته ياسين، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

Yacine.mechta@univ-alger2.dz

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الإرسال:
2026/06/30	2026/06/04	2026/05/01

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل إسهامات علم اجتماع العمل في فهم إشكاليات التنمية المعاصرة، من خلال مقارنة سوسيولوجية تبرز العلاقة بين تنظيم العمل والبنية الاجتماعية والتحول الاقتصادي والتكنولوجية. وقد أوضح المقال أن التنمية لم تعد تُفهم في بعدها الاقتصادي الضيق فقط، بل أصبحت عملية مركبة تشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتنظيمية، حيث يشكل العمل محورياً أساسياً في تفسير دينامياتها. كما تناول المقال أهم الظواهر المرتبطة بسوق العمل مثل البطالة، والهشاشة المهنية، والاعتراب، وتأثير العولمة والرقمنة على إعادة تشكيل المهن والعلاقات المهنية. وخلص إلى أن علم اجتماع العمل يوفر أدوات تحليلية مهمة لفهم تعقيدات التنمية المعاصرة وتعزيز مقاربات أكثر شمولاً وعدالة.

الكلمات المفتاحية: علم اجتماع العمل؛ التنمية المعاصرة؛ سوق العمل؛ العولمة؛ الهشاشة المهنية.

Abstract:

This article aims to analyze the contributions of the sociology of work to understanding the problems of contemporary development through a sociological approach that highlights the relationship between work organization, social structure, and economic and technological transformations. It shows that development is no longer limited to economic growth, but has become a multidimensional process involving social, cultural, and organizational aspects, with work playing a central role in explaining its dynamics. The article also addresses key labor market issues such as unemployment, precarious employment, and alienation, as well as the impact of globalization and digitalization on reshaping occupations and professional relations. It concludes that the sociology of work provides essential analytical tools for understanding the complexity of contemporary development and promoting more inclusive and equitable approaches.

Keywords :

Sociology of Work; Contemporary Development; Labor Market; Globalization; Precarious Employment

مقدمة:

يشكل موضوع التنمية المعاصرة أحد أبرز القضايا التي استقطبت اهتمام الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، نظراً لما يشهده العالم من تحولات عميقة تمس البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء. فالتنمية لم تعد تُفهم باعتبارها مجرد نمو اقتصادي أو زيادة في الناتج الداخلي الخام، بل أصبحت مفهوماً مركباً يرتبط بجودة الحياة، وتوزيع الموارد، ومستوى الاندماج الاجتماعي، وقدرة المجتمعات على التكيف مع التحولات العالمية المتسارعة. وفي هذا الإطار، يبرز علم اجتماع العمل كحقل معرفي أساسي يساهم في تفكيك وتحليل الإشكاليات المرتبطة بالعمل والتنظيمات المهنية، باعتبارها إحدى الركائز الجوهرية لأي مشروع تنموي. (Castells, 2010)

لقد أظهرت التجارب التنموية الحديثة أن السياسات الاقتصادية وحدها غير كافية لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، ما لم يتم فهم البنية الاجتماعية للعمل والعلاقات المهنية التي تحكم سير المؤسسات والإنتاج. فطبيعة العمل، وأنماط التنظيم داخل المؤسسات، وعلاقات القوة بين الفاعلين الاجتماعيين في بيئة العمل، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر في فعالية التنمية ونجاحها. ومن هنا، يساهم علم اجتماع العمل في تقديم قراءة سوسيولوجية معمقة لهذه العلاقات، من خلال تحليل كيفية تشكلها وتأثيرها على الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والاستقرار المهني. (Weber, 1978)

كما أن التحولات التي فرضتها العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي قد أدت إلى إعادة صياغة مفهوم العمل ذاته، حيث ظهرت أنماط جديدة من التشغيل، وتغيرت طبيعة المهن، وتوسعت الفجوة بين المهارات المطلوبة وسوق العمل. هذه التحولات لم تكن محايدة اجتماعياً، بل أنتجت إشكاليات جديدة مثل البطالة الهيكلية، والهشاشة المهنية، وتراجع الاستقرار الوظيفي، وهي كلها ظواهر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسارات التنمية المعاصرة. (Castells, 2010)

وعليه، فإن دراسة إسهامات علم اجتماع العمل في فهم إشكاليات التنمية المعاصرة تكتسي أهمية بالغة، لأنها تسمح بإعادة التفكير في العلاقة بين الإنسان والعمل والتنمية، من خلال إبراز الدور المركزي للعوامل الاجتماعية في نجاح أو تعثر المشاريع التنموية. كما تساعد هذه المقاربة في توجيه السياسات العمومية نحو مزيد من العدالة الاجتماعية وتحسين شروط العمل وتعزيز الإدماج المهني، بما يضمن تنمية أكثر شمولاً واستدامة. (Durkheim, 1997)

1. التحولات العالمية ومفهوم التنمية المعاصرة:

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بفعل تداخل عوامل العولمة والتطور التكنولوجي وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة مفهوم التنمية ذاته بشكل جذري. فلم تعد التنمية تُختزل في النمو الاقتصادي أو ارتفاع الناتج الداخلي الخام، بل أصبحت مفهوماً متعدد الأبعاد يرتبط بتحسين نوعية الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وضمان الإدماج الفعال

للأفراد داخل البنى الاقتصادية والاجتماعية. (Castells, 2010) وهذا التحول المفاهيمي يعكس انتقال الفكر التنموي من المقاربة الكمية الضيقة إلى المقاربة النوعية الشاملة التي تدمج الإنسان باعتباره محور العملية التنموية وليس مجرد وسيلة إنتاج.

وفي هذا السياق، ساهمت التحولات العالمية في إعادة تشكيل أولويات الدول والمجتمعات، حيث أصبح التركيز منصباً على قضايا مثل التنمية المستدامة، والحوكمة، والعدالة الاجتماعية، بدل الاقتصاد على النمو الاقتصادي فقط. كما أفرزت هذه التحولات تحديات جديدة مرتبطة بتزايد التفاوتات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، وتغير طبيعة العمل، وتوسع الاقتصاد المعرفي، وهي كلها عناصر جعلت من التنمية عملية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل وثيق. (Castells, 2010)

ومن جهة أخرى، فإن العولمة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت إلى إعادة تشكيل أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية، حيث أصبح العالم أكثر ترابطاً وتداخلاً، مما فرض على المجتمعات ضرورة التكيف مع تحولات سريعة ومتلاحقة. وقد أدى ذلك إلى بروز أشكال جديدة من الهشاشة الاجتماعية، وإلى إعادة توزيع الفرص بشكل غير متكافئ بين الدول والفئات الاجتماعية، وهو ما يطرح تحديات كبيرة أمام تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة.

وبالتالي، فإن فهم التنمية المعاصرة يتطلب تجاوز الرؤية التقليدية الضيقة نحو مقارنة سوسيولوجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات

المعقدة بين الاقتصاد والمجتمع والثقافة، وهو ما يجعل تحليل التحولات العالمية شرطاً أساسياً لفهم ديناميات التنمية في العصر الراهن.

2. تطور مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى التنمية الشاملة:

عرف مفهوم التنمية مساراً تاريخياً معقداً شهد تحولات جذرية في دلالاته النظرية وأبعاده التطبيقية، حيث ارتبط في بداياته بالمقاربات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تختزل التنمية في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلات الإنتاج والدخل القومي. وقد هيمنت هذه الرؤية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في سياق إعادة إعمار الدول الأوروبية ودول الجنوب، حيث اعتُبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي لقياس تقدم الدول دون اعتبار كافٍ للأبعاد الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

غير أن هذا التصور الضيق سرعان ما أظهر محدوديته أمام الواقع الاجتماعي، إذ تبين أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا ينعكس بالضرورة على تحسين مستوى معيشة السكان أو تقليص الفوارق الاجتماعية. فقد شهدت العديد من الدول ما يُعرف بـ"النمو بدون تنمية"، حيث ترافق النمو الاقتصادي مع استمرار الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية، مما دفع الباحثين إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية ذاته.

وفي هذا السياق، برزت المقاربات النقدية التي أكدت أن التنمية لا يمكن أن تُختزل في المؤشرات الاقتصادية، بل يجب أن تُفهم باعتبارها عملية شاملة تمس الإنسان في مختلف أبعاده. وقد ساهمت أعمال أمارتيا سن

في إعادة توجيه الفكر التنموي نحو مفهوم "التنمية كحرية"، حيث تصبح التنمية مرتبطة بتوسيع قدرات الأفراد وخياراتهم الحياتية، وليس فقط بزيادة الدخل. (Sen, 1999) هذا التحول مثل نقلة نوعية من التركيز على الإنتاج إلى التركيز على الإنسان كغاية أساسية للتنمية.

كما ساهمت السوسيولوجيا المعاصرة في تعميق هذا التحول من خلال إبراز أن التنمية ليست عملية تقنية محايدة، بل هي عملية اجتماعية تتأثر بالبنى الطبقية وعلاقات القوة داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، أكد عدد من المنظرين على أن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص تشكلان شرطاً أساسياً لأي تنمية حقيقية، لأن غيابهما يؤدي إلى إنتاج أنماط تنموية غير متوازنة تعمق الفوارق الاجتماعية بدل تقليصها (Castells, 2010).

ومن جهة أخرى، أدى تطور العولمة إلى إعادة صياغة مفهوم التنمية في اتجاه أكثر شمولية، حيث أصبح يُنظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تشمل الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة في آن واحد. هذا التصور الجديد يعكس إدراكاً متزايداً بأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال التوازن بين هذه الأبعاد، وبما يضمن تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة.

وبالتالي، فإن التحول من النمو الاقتصادي إلى التنمية الشاملة يعكس تطوراً معرفياً ومنهجياً في فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ويؤسس لرؤية أكثر تكاملاً تجعل من الإنسان محور العملية التنموية، وهو ما يفتح المجال أمام علم اجتماع العمل لتحليل كيفية مساهمة تنظيم العمل والعلاقات المهنية في تحقيق أو عرقلة هذا النوع من التنمية.

3.نشأة علم اجتماع العمل وتطوره النظري:

يُعد علم اجتماع العمل أحد الفروع السوسيولوجية التي نشأت في سياق التحولات الكبرى التي عرفتتها المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وخاصة مع بروز الثورة الصناعية وما رافقها من تغيرات عميقة في بنية العمل وتنظيم الإنتاج. فقد أدى الانتقال من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي إلى ظهور أنماط جديدة من العمل داخل المصانع، وهو ما استدعى فهماً علمياً للعلاقات الاجتماعية الناشئة داخل بيئات العمل الجديدة، والتي اتسمت بالتعقيد والتفاوت في السلطة بين العمال وأصحاب العمل.

وفي هذا السياق، ساهمت الكتابات السوسيولوجية الكلاسيكية في وضع الأسس النظرية الأولى لفهم العمل كظاهرة اجتماعية، حيث ركز إميل دوركهايم على أهمية تقسيم العمل بوصفه أساساً للتضامن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، معتبراً أن التخصص المهني يؤدي إلى ترابط عضوي بين الأفراد، لكنه قد يتحول إلى مصدر لاختلال اجتماعي إذا لم يتم تنظيمه بشكل عادل. (Durkheim, 1997) هذا الطرح شكل نقطة انطلاق أساسية في فهم العمل ليس فقط كعملية اقتصادية، بل كعلاقة اجتماعية منتجة للتماسك أو التفكك الاجتماعي.

كما قدم ماكس فيبر إسهاماً مهماً في تحليل العمل من خلال ربطه بالبنية التنظيمية والعقلانية داخل المجتمع الحديث، حيث اعتبر أن تطور الرأسمالية ارتبط بظهور أشكال جديدة من التنظيم البيروقراطي القائم على العقلنة والانضباط والفعالية. وقد ساهم هذا التصور في فهم

كيفية تنظيم العمل داخل المؤسسات الحديثة، وكيف تؤثر البنى التنظيمية على سلوك الأفراد والإنتاجية. (Weber, 1978)

ومع تطور الفكر السوسيولوجي في القرن العشرين، أصبح علم اجتماع العمل أكثر ارتباطاً بالقضايا التطبيقية المتعلقة بسوق العمل، مثل ظروف العمل، العلاقات المهنية، الصراع الطبقي، والعدالة الاجتماعية داخل المؤسسات الإنتاجية. وقد تأثر هذا التطور أيضاً بالمقاربات الماركسية التي ركزت على تحليل علاقات الاستغلال داخل النظام الرأسمالي، حيث تم اعتبار العمل مجالاً أساسياً لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

وفي المراحل اللاحقة، خاصة مع التحولات التي فرضتها العولمة والاقتصاد المعرفي، اتسع نطاق علم اجتماع العمل ليشمل دراسة التغيرات في أنماط التشغيل، والعمل المرن، والرقمنة، والهشاشة المهنية، مما جعله حقلاً ديناميكياً يتفاعل باستمرار مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. (Castells, 2010)

وبالتالي، فإن نشأة علم اجتماع العمل وتطوره النظري يعكسان مساراً معرفياً انتقل من الاهتمام الكلاسيكي بتنظيم العمل الصناعي إلى تحليل أعمق وأشمل للعلاقات الاجتماعية داخل سوق العمل المعاصر، مما يجعله أداة أساسية لفهم التحولات المرتبطة بالتنمية في سياقاتها الحديثة.

4. من المقاربة الاقتصادية إلى المقاربة السوسيولوجية للعمل:

شهد تحليل العمل داخل العلوم الاجتماعية تحولاً إستراتيجياً تدريجياً من مقاربة اقتصادية تقليدية تركز على العمل بوصفه عنصراً إنتاجياً يخضع لمنطق الكلفة والعائد والإنتاجية، إلى مقاربة سوسيولوجية تعتبر العمل ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها البنى الاقتصادية مع العلاقات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية، ففي التصور الاقتصادي الكلاسيكي، يُختزل العمل في كونه وسيلة لخلق القيمة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتم تقييمه وفق معايير الكفاءة والإنتاج وتقليل التكاليف، دون الاهتمام الكافي بالسياقات الاجتماعية التي يُمارس فيها أو بالآثار غير الاقتصادية الناتجة عنه (Smith, 1776) ؛ Ricardo, (1817).

غير أن هذا الاختزال الاقتصادي بدأ يفقد قدرته التفسيرية مع تعقد الواقع الاجتماعي الحديث، خاصة مع بروز ظواهر مثل البطالة الهيكلية والصراع المهني، وعدم المساواة داخل سوق العمل، وتزايد أشكال الاغتراب المهني، وهي قضايا لا يمكن فهمها فقط عبر التحليل الاقتصادي الكمي، بل تتطلب تفكيراً للعلاقات الاجتماعية التي تنتجها. ومن هنا برزت المقاربة السوسيولوجية التي تعيد إدراج العمل داخل سياقه الاجتماعي، وتعتبره فضاءاً للعلاقات الإنسانية وإعادة إنتاج البنى الاجتماعية (Weber, 1978) ؛ Bourdieu, (1993).

في هذا السياق، تؤكد السوسيولوجيا أن العمل ليس مجرد نشاط إنتاجي، بل هو بنية اجتماعية تُبنى داخلها علاقات سلطة وهيمنة وتعاون وصراع بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين داخل المؤسسة. فالمؤسسة

الإنتاجية ليست جهازاً تقنياً محايداً، بل هي نظام اجتماعي يعكس توزيع القوة والموارد، ويعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية عبر آليات تنظيم العمل وتقسيمه (Weber, 1978)؛ (Marx, 1867).

كما يبرز البعد الرمزي للعمل في المقاربة السوسيولوجية، حيث لا يقتصر دوره على الإنتاج المادي، بل يتجاوز ذلك إلى تشكيل الهوية الاجتماعية للأفراد وتحديد موقعهم داخل البنية الاجتماعية. فالمهنة أصبحت عنصراً مركزياً في بناء المكانة الاجتماعية وإنتاج الاعتراف الاجتماعي، وهو ما يجعل العمل جزءاً من النظام الرمزي للمجتمع وليس فقط نظامه الاقتصادي (Bourdieu, 1993).

ومن جهة أخرى، يوضح دوركهايم أن تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة يؤدي إلى تعزيز التضامن العضوي، من خلال التكامل بين الأدوار الاجتماعية المختلفة، لكنه في الوقت نفسه قد ينتج أشكالاً من الاختلال إذا لم يخضع لتنظيم اجتماعي عادل، مما يؤدي إلى حالة من اللا معيارية أو الأنومي (Durkheim, 1997) وهذا ما يبين أن العمل لا يمكن فهمه خارج الإطار الاجتماعي المنظم له.

كما أن التحولات المعاصرة المرتبطة بالعملة والرقمنة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي قد عمّقت هذا التحول في فهم العمل، حيث أصبح مرتبطاً بأنماط جديدة مثل العمل المرن، والعمل عن بعد، والاقتصاد الرقمي، والهشاشة المهنية. هذه التحولات أدت إلى إعادة تشكيل العلاقات المهنية بشكل يجعل العمل أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما يعزز الحاجة إلى تحليل سوسيولوجي متعدد الأبعاد (Castells, 2010)؛ (Standing, 2011).

وبالتالي، فإن الانتقال من المقاربة الاقتصادية إلى المقاربة السوسيولوجية للعمل يعكس تحولاً نظرياً عميقاً في العلوم الاجتماعية، حيث لم يعد العمل يُفهم كعملية إنتاجية فقط، بل كبنية اجتماعية معقدة تُنتج العلاقات الاجتماعية وتعيد تشكيلها باستمرار، وهو ما يجعله محورياً في فهم إشكاليات التنمية المعاصرة.

5. العلاقة بين تنظيم العمل والبنية الاجتماعية:

تُعد العلاقة بين تنظيم العمل والبنية الاجتماعية من المحاور المركزية في علم اجتماع العمل، إذ لا يمكن فهم أنماط التنظيم داخل المؤسسات بمعزل عن السياق الاجتماعي العام الذي يُنتجها ويعيد تشكيلها باستمرار. فتتنظيم العمل لا يُعتبر مجرد آلية تقنية تهدف إلى توزيع المهام وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، بل هو انعكاس مباشر للبنية الاجتماعية السائدة، بما تحمله من علاقات قوة، وتوزيع للموارد، ومنظومات قيمية وثقافية تؤثر في طريقة إدارة العمل داخل المجتمع. (Weber, 1978)

وفي هذا الإطار، يُظهر التحليل السوسيولوجي أن المؤسسات الإنتاجية تعكس بشكل واضح البنية الطبقية للمجتمع، حيث يتحدد موقع الأفراد داخل التنظيم المهني وفقاً لمستواهم التعليمي، ورأسمالهم الاقتصادي والاجتماعي، ومكانتهم داخل النسق الاجتماعي العام. وبالتالي فإن تنظيم العمل ليس محايداً، بل هو آلية لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية الموجودة مسبقاً داخل المجتمع، سواء من خلال الترقية المهنية أو توزيع المهام أو أنماط التوظيف. (Bourdieu, 1993)

كما يوضح دوركهايم أن تنظيم العمل داخل المجتمعات الحديثة يقوم على مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، الذي يؤدي إلى خلق نوع من التضامن العضوي القائم على التكامل بين الوظائف المختلفة. غير أن هذا التنظيم قد يتحول إلى مصدر لاختلال اجتماعي إذا غابت القواعد الأخلاقية والتنظيمية التي تضبط العلاقات المهنية، مما يؤدي إلى ظهور حالات من اللامعيارية والتفكك الاجتماعي. (Durkheim, 1997)

ومن جهة أخرى، يرتبط تنظيم العمل بالبنية السلطوية داخل المجتمع، حيث تتوزع السلطة داخل المؤسسات بشكل يعكس التراتبية الاجتماعية الأوسع. فالعلاقات بين الإدارة والعمال ليست مجرد علاقات وظيفية، بل هي علاقات قوة تتأثر بالبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل تنظيم العمل مجالاً لإعادة إنتاج السلطة داخل المجتمع وليس فقط داخل المؤسسة. (Marx, 1867)

كما أن التحولات التي عرفت المجتمعات المعاصرة، خاصة مع العولمة والتكنولوجيا الرقمية، قد أدت إلى إعادة تشكيل تنظيم العمل بشكل جذري، حيث ظهرت أنماط جديدة مثل العمل المرن، والعمل عن بعد، وتفكيك التسلسل الهرمي التقليدي داخل المؤسسات. هذه التحولات لم تلغ البعد الاجتماعي للتنظيم، بل جعلته أكثر تعقيداً وتشابكاً مع البنى العالمية الجديدة. (Castells, 2010)

وبالتالي، فإن تنظيم العمل لا يمكن فهمه باعتباره نظاماً إدارياً صرفاً، بل هو انعكاس مباشر للبنية الاجتماعية بكل أبعادها، حيث يتداخل الاقتصادي مع الاجتماعي والثقافي في تشكيل أنماط العمل داخل

المجتمع، وهو ما يجعل تحليل هذه العلاقة أساسياً لفهم ديناميات التنمية المعاصرة.

6. دور تقسيم العمل في تفسير التحولات التنموية:

يُعد تقسيم العمل من المفاهيم السوسيولوجية الكلاسيكية التي اكتسبت أهمية مركزية في تفسير تطور المجتمعات وتحولاتها التنموية، إذ يُنظر إليه باعتباره الآلية الأساسية التي تنظم توزيع المهام والأدوار داخل المجتمع والمؤسسات الإنتاجية. فمع الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، أصبح تقسيم العمل أكثر تعقيداً وتخصصاً، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الإنتاجية، وفي الوقت نفسه إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية بشكل عميق. (Durkheim, 1997)

وقد اعتبر إميل دوركهايم أن تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة لا يقتصر على كونه عملية تقنية تهدف إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، بل هو أساس لنوع جديد من التضامن الاجتماعي يُعرف بالتضامن العضوي، حيث يصبح الأفراد مترابطين من خلال التخصصات المختلفة التي يؤديها كل فرد داخل النسق الاجتماعي. غير أن هذا الشكل من التضامن قد يتعرض للاختلال في حال غياب القواعد التنظيمية والأخلاقية التي تضبط العلاقات المهنية، مما يؤدي إلى ظهور حالات من اللامعيارية الاجتماعية. (Durkheim, 1997)

ومن جهة أخرى، يوضح التحليل الماركسي أن تقسيم العمل لا يمكن فصله عن علاقات الإنتاج داخل النظام الرأسمالي، حيث يؤدي إلى تكريس الفوارق الطبقية وإعادة إنتاج علاقات الاستغلال بين الطبقات الاجتماعية. فالتخصص المهني، رغم أنه يساهم في رفع الإنتاجية، إلا أنه

قد يعمّق التفاوت بين العمال وأصحاب رأس المال، مما يجعل التنمية غير متوازنة من الناحية الاجتماعية. (Marx, 1867)

كما ساهم ماكس فيبر في توسيع فهم تقسيم العمل من خلال ربطه بالعقلنة التنظيمية التي تميز المجتمعات الحديثة، حيث يتم تنظيم العمل وفق قواعد بيروقراطية عقلانية تهدف إلى تحقيق الفعالية والانضباط داخل المؤسسات. هذا التنظيم يعكس تطوراً في البنية الاجتماعية، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى زيادة الطابع الآلي للعمل وتقليص مساحة الإبداع الفردي. (Weber, 1978)

وفي السياق المعاصر، أصبحت التحولات التكنولوجية والعولمة الاقتصادية عوامل رئيسية في إعادة تشكيل تقسيم العمل، حيث أدى الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي إلى ظهور تخصصات دقيقة وجديدة، وإلى إعادة توزيع الأدوار المهنية على المستوى العالمي. هذا الوضع أدى إلى تعميق الفجوة بين الدول والمجتمعات من حيث القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما جعل تقسيم العمل عاملاً حاسماً في تحديد مسارات التنمية. (Castells, 2010)

وبالتالي، فإن تقسيم العمل لا يُفهم فقط كآلية تنظيمية داخلية، بل كعنصر بنيوي يؤثر في شكل التنمية واتجاهها، حيث يساهم في إنتاج التوازن أو الاختلال داخل المجتمع حسب طبيعة تنظيمه، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم التحولات التنموية المعاصرة.

7. تأثير العولمة على سوق العمل وإعادة هيكليته:

أحدثت العولمة تحولات عميقة في بنية الاقتصاد العالمي، انعكست بشكل مباشر على سوق العمل وأنماط التشغيل داخل مختلف المجتمعات. فقد أدت عملية الانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسواق وتدفق رؤوس الأموال إلى إعادة تشكيل العلاقات الإنتاجية، بحيث أصبح سوق العمل أكثر ترابطاً على المستوى الدولي، وأشد تنافسية على المستوى المحلي. هذا التحول لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل امتد ليشمل البنية الاجتماعية للعمل وأنماط الاستقرار المهني (Castells, 2010).

وفي هذا السياق، ساهمت العولمة في تفكيك العديد من البنى التقليدية لسوق العمل، حيث تم الانتقال من نموذج التشغيل المستقر طويل الأمد إلى أنماط أكثر مرونة مثل العمل المؤقت، والعمل بعقود قصيرة الأجل، والعمل الجزئي. هذه التحولات أدت إلى إعادة تعريف مفهوم الاستقرار المهني، وجعلت العلاقة بين العامل وسوق العمل أكثر هشاشة وتقلباً، مما انعكس على الأمن الاجتماعي للفئات العاملة.

كما أدت العولمة إلى إعادة توزيع العمل على المستوى العالمي من خلال ما يُعرف بتقسيم العمل الدولي، حيث أصبحت الدول الصناعية الكبرى تحتفظ بالوظائف ذات القيمة المضافة العالية، في حين تُنقل الوظائف منخفضة التكلفة إلى الدول النامية. هذا الوضع ساهم في تعميق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، وأثر بشكل مباشر على مسارات التنمية في البلدان الطرفية. (Wallerstein, 2004)

ومن جهة أخرى، ارتبطت العولمة بانتشار الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت فاعلاً رئيسياً في تنظيم سوق العمل العالمي، حيث تفرض هذه الشركات معايير إنتاجية وتنظيمية موحدة عبر مختلف الفروع، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات المهنية داخل الدول المختلفة وفق منطق عالمي موحد. هذا التوحيد النسبي ساهم في تقليص خصوصية بعض السياقات المحلية، لكنه في الوقت نفسه عزز من ترابط الاقتصاد العالمي.

كما أن التطور التكنولوجي المصاحب للعولمة، خاصة في مجالات الرقمنة والاتصال، أدى إلى ظهور أشكال جديدة من العمل مثل العمل عن بعد والعمل الرقمي، مما غيّر بشكل جذري طبيعة العلاقة بين العامل والمكان والزمان. هذا التحول جعل سوق العمل أكثر مرونة، لكنه في المقابل زاد من مستويات عدم الاستقرار الوظيفي والهشاشة المهنية (Castells, 2010).

وبالتالي، فإن تأثير العولمة على سوق العمل لا يقتصر على إعادة تنظيمه اقتصادياً، بل يمتد إلى إعادة تشكيل بنيته الاجتماعية، حيث أصبح العمل مرتبطاً بمنظومة عالمية معقدة تتداخل فيها القوى الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، مما يجعل فهم هذه التحولات ضرورياً لتحليل إشكاليات التنمية المعاصرة.

8. التحولات التكنولوجية والرقمنة وتغير طبيعة المهن

تشكل التحولات التكنولوجية والرقمنة أحد أهم العوامل البنيوية التي أعادت تشكيل طبيعة العمل والمهن في المجتمعات المعاصرة، حيث لم يعد التطور التكنولوجي مجرد أداة لتحسين الإنتاجية، بل أصبح قوة

تحويلية تمس جوهر التنظيم الاجتماعي للعمل. فقد أدى الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي إلى إعادة تعريف العديد من المهن التقليدية، وظهور مهن جديدة قائمة على المعرفة والمعلومة والمهارات الرقمية، مما غير بشكل جذري بنية سوق العمل. (Castells, 2010)

وفي هذا السياق، أصبحت الرقمنة تؤثر بشكل مباشر على العلاقات المهنية داخل المؤسسات، حيث تم إدخال أنظمة العمل الذكية والبرمجيات الإدارية، والذكاء الاصطناعي في مختلف عمليات الإنتاج والتسيير. هذا التحول أدى إلى تقليص الاعتماد على العمل اليدوي في العديد من القطاعات، مقابل ارتفاع الطلب على الكفاءات التقنية والتحليلية، مما أعاد تشكيل هرمية المهن داخل المجتمع.

كما ساهمت هذه التحولات في بروز مفهوم "العمل غير المادي"، حيث أصبح جزء كبير من القيمة الاقتصادية مرتبطاً بالمعلومة والمعرفة بدل الإنتاج المادي التقليدي. هذا التحول أدى إلى إعادة توزيع الفرص المهنية بشكل غير متكافئ، إذ استفادت الفئات المتعلمة والمتمكنة رقمياً بشكل أكبر من غيرها، مما عمّق الفجوة الاجتماعية داخل سوق العمل. (Castells, 2010).

ومن جهة أخرى، أدى انتشار الرقمنة إلى ظهور أنماط جديدة من العمل مثل العمل عن بعد والعمل الحر عبر المنصات الرقمية، وهو ما منح مرونة أكبر في تنظيم الوقت والمكان، لكنه في المقابل ساهم في زيادة هشاشة العلاقات المهنية، وغياب الاستقرار الوظيفي في بعض الحالات خاصة لدى الفئات الشابة.

كما أن هذه التحولات التكنولوجية أثرت على طبيعة المهارات المطلوبة في سوق العمل، حيث أصبح التركيز متزايداً على المهارات الرقمية، والقدرة على التكيف، والتعلم المستمر، بدل الاعتماد فقط على التكوين التقليدي. هذا الوضع جعل من التكوين المهني المستمر عنصراً أساسياً لضمان الاندماج في سوق العمل الحديث. (Beck, 2000)

وبالتالي، فإن التحولات التكنولوجية والرقمنة لا تعيد فقط تشكيل طبيعة المهن، بل تعيد أيضاً تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل سوق العمل، مما يجعلها عاملاً محورياً في فهم ديناميات التنمية المعاصرة، خاصة في ظل الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومة.

9- البطالة كإشكالية سوسيولوجية مرتبطة بالتنمية:

تُعد البطالة من أبرز الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس اختلالات بنيوية في تنظيم سوق العمل، كما تمثل مؤشراً حساساً على مستوى فعالية السياسات التنموية داخل المجتمعات. ورغم أن البطالة تُعالج غالباً من منظور اقتصادي يركز على العرض والطلب في سوق العمل، إلا أن المقاربة السوسيولوجية تكشف عن أبعاد أعمق تتعلق بالبنية الاجتماعية، ونظام التعليم، وأنماط التكوين، وعلاقات الإنتاج داخل المجتمع. (Castells, 2010)

وفي هذا الإطار، لا يمكن فهم البطالة باعتبارها مجرد غياب مؤقت للعمل، بل هي ظاهرة اجتماعية مركبة ترتبط بتوزيع الفرص داخل المجتمع، وبمدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب القوى العاملة. فالبطالة قد تعكس أيضاً اختلالاً بين مخرجات النظام التعليمي

واحتياجات سوق العمل، مما يؤدي إلى ما يُعرف ببطالة حاملي الشهادات، وهي من أبرز التحديات في المجتمعات المعاصرة. كما أن البطالة ترتبط بالبنية الاجتماعية من حيث كونها لا توزع بشكل متساوٍ بين الفئات الاجتماعية، حيث تتأثر بدرجة التعليم، والموقع الجغرافي، والجنس، والانتماء الطبقي. هذا التفاوت يجعل البطالة عاملاً يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية بدل تقليصها، مما ينعكس سلباً على مسارات التنمية ويعمق من حدة اللامساواة الاجتماعية (Bourdieu, 1993).

ومن جهة أخرى، يوضح التحليل السوسيولوجي أن البطالة لا تؤثر فقط على الوضع الاقتصادي للأفراد، بل تمتد آثارها إلى البنية النفسية والاجتماعية، حيث تؤدي إلى تراجع الإحساس بالاندماج الاجتماعي، وضعف المشاركة المجتمعية، وظهور حالات من الإحباط الاجتماعي. وقد أشار دوركهايم إلى أن الاختلال في تنظيم سوق العمل يمكن أن يؤدي إلى حالة من "اللامعيارية" التي تهدد التماسك الاجتماعي (Durkheim, 1997).

كما أن التحولات المرتبطة بالعملة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ساهمت في تعقيد ظاهرة البطالة، حيث أصبحت مرتبطة بالتحولات التكنولوجية، وإعادة توزيع العمل على المستوى الدولي، وظهور أنماط جديدة من التشغيل غير المستقر. هذه العوامل جعلت البطالة أكثر ديناميكية وتعقيداً، وأقل قابلية للحل بالسياسات التقليدية فقط (Standing, 2011).

وبالتالي، فإن البطالة ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل هي ظاهرة سوسيولوجية تعكس طبيعة النموذج التنموي المعتمد، ومدى قدرته على تحقيق الإدماج الاجتماعي والعدالة في توزيع الفرص، مما يجعلها عنصراً محورياً في تحليل إشكاليات التنمية المعاصرة.

10. الهشاشة المهنية والعمل غير المستقر:

تُعد الهشاشة المهنية والعمل غير المستقر من أبرز الظواهر التي ميزت تحولات سوق العمل في العقود الأخيرة، خاصة في ظل العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وانتشار أنماط الإنتاج المرنة. وتشير هذه الظاهرة إلى تراجع الاستقرار الوظيفي التقليدي، حيث لم يعد العامل يتمتع بعقود طويلة الأمد أو ضمانات مهنية واجتماعية ثابتة، بل أصبح معرضاً للتنقل بين وظائف مؤقتة وغير مستقرة، وهو ما يعكس تحولاً عميقاً في بنية العمل الحديثة. (Standing, 2011)

ومن منظور سوسيولوجي، لا تُفهم الهشاشة المهنية فقط كمسألة اقتصادية مرتبطة بالدخل أو نوع العقد، بل كظاهرة اجتماعية تؤثر في موقع الفرد داخل المجتمع وفي إحساسه بالأمان الاجتماعي والمهني. فغياب الاستقرار الوظيفي يؤدي إلى ضعف الاندماج الاجتماعي، وتراجع الانتماء المهني، وتآكل الروابط الاجتماعية داخل بيئة العمل، مما ينعكس على التماسك الاجتماعي العام. (Castells, 2010)

كما ترتبط الهشاشة المهنية بإعادة تشكيل علاقات العمل داخل المؤسسات، حيث أصبحت الشركات تعتمد بشكل متزايد على العقود المؤقتة، والعمل الجزئي، والتوظيف المرن بهدف تقليل التكاليف وزيادة القدرة التنافسية. هذا النموذج التنظيمي، رغم فعاليته الاقتصادية في

بعض السياقات، إلا أنه ساهم في خلق فئات عمالية جديدة تعيش حالة من عدم الاستقرار الدائم، تعرف في الأدبيات السوسيولوجية بـ"البريكاريا". (Standing, 2011) (Precariat) ومن جهة أخرى، تؤدي الهشاشة المهنية إلى آثار اجتماعية ونفسية عميقة، حيث يشعر العامل بعدم اليقين تجاه مستقبله المهني، مما ينعكس على مستوى الاستقرار الأسري والاجتماعي. كما أن غياب الأمان الوظيفي يحد من قدرة الأفراد على التخطيط طويل المدى، سواء على مستوى التعليم أو السكن أو الحياة الاجتماعية، وهو ما يضعف من جودة الحياة بشكل عام.

كما أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات التكنولوجية والرقمية، حيث أدت الرقمنة إلى ظهور أشكال جديدة من العمل غير التقليدي، مثل العمل عبر المنصات الرقمية والعمل الحر، وهي أشكال توفر مرونة أكبر لكنها غالباً ما تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والضمانات المهنية. (Castells, 2010)

وبالتالي، فإن الهشاشة المهنية والعمل غير المستقر يمثلان تحدياً مركزياً أمام مسارات التنمية المعاصرة، لأنهما يعكسان اختلالاً في التوازن بين النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية، مما يجعل معالجهما شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية أكثر عدالة واستدامة.

11. الاغتراب المهني وأثره على الإنتاج والتنمية:

يُعتبر الاغتراب المهني من المفاهيم السوسيولوجية المحورية في تحليل علاقة الفرد بعمله داخل المجتمعات الحديثة، حيث يشير إلى حالة من الانفصال أو التباعد النفسي والاجتماعي بين العامل وبين نشاطه المهني،

بحيث يفقد العمل معناه الإنساني ويتحول إلى مجرد نشاط روتيني مفروض يخضع لمنطق الإنتاج والرقابة والتنظيم الصارم. وقد برز هذا المفهوم بشكل واضح في التحليل الماركسي الذي ربط الاغتراب ببنية النظام الرأسمالي القائم على استغلال قوة العمل وتحويلها إلى سلعة (Marx, 1867).

ومن هذا المنظور، لا يقتصر الاغتراب المهني على البعد النفسي فقط، بل يمتد ليشمل البعد الاجتماعي والاقتصادي، حيث يشعر العامل بأنه منفصل عن ناتج عمله، وغير قادر على التحكم في شروط إنتاجه أو تحديد معانيه. هذا الانفصال يؤدي إلى تراجع الإحساس بالانتماء المهني، وإضعاف الدافعية نحو العمل، مما ينعكس سلباً على مستويات الإنتاجية داخل المؤسسات.

كما أن علم اجتماع العمل يربط بين الاغتراب المهني وطبيعة التنظيم داخل المؤسسات، حيث إن الأنماط البيروقراطية الصارمة، وتقسيم العمل المفرد، والرقابة الدقيقة على الأداء، كلها عوامل تسهم في تعميق شعور العامل بالاغتراب. وقد أشار فيبر إلى أن العقلنة المفرطة للعمل داخل التنظيمات الحديثة، رغم أنها تحقق فعالية إنتاجية، إلا أنها قد تؤدي إلى ما يشبه "القفس الحديدي" الذي يحد من حرية الفرد وإبداعه (Weber, 1978).

ومن جهة أخرى، يؤثر الاغتراب المهني بشكل مباشر على مسارات التنمية لأن انخفاض رضا العامل عن عمله يؤدي إلى تراجع الإنتاجية، وارتفاع معدلات الغياب والتسرب الوظيفي، وضعف الالتزام المهني. وبالتالي فإن جودة التنمية لا تتحدد فقط بالمشورات الاقتصادية، بل أيضاً بدرجة

اندماج الأفراد في أعمالهم وشعورهم بالمعنى داخل بيئة العمل (Durkheim, 1997).

كما أن التحولات المعاصرة المرتبطة بالعمولة والرقمنة ساهمت في إعادة إنتاج أشكال جديدة من الاغتراب، حيث أصبح العمل أكثر تجزئة ومرونة، وأقل استقراراً، مما زاد من إحساس الأفراد بالانفصال عن عملهم، خاصة في سياقات العمل عن بعد والعمل عبر المنصات الرقمية. هذه التحولات جعلت العلاقة بين العامل والعمل أكثر تعقيداً وأقل استقراراً. (Castells, 2010).

وبالتالي، فإن الاغتراب المهني يمثل إشكالية سوسيولوجية مركزية في فهم العلاقة بين العمل والتنمية، لأنه يكشف عن التوتر القائم بين متطلبات الإنتاج الاقتصادي والحاجات الإنسانية للعامل، مما يجعل معالجته شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

12. رأس المال البشري والتكوين المهني كأداة تنمية:

يُعد رأس المال البشري من المفاهيم المركزية في تحليل التنمية المعاصرة، حيث يشير إلى مجموع المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها الأفراد وتُسهم في رفع إنتاجيتهم وقدرتهم على الاندماج في سوق العمل. وقد تطور هذا المفهوم في إطار الاقتصاد المعرفي، ليصبح أحد أهم المحددات الأساسية للتنمية، باعتبار أن الاستثمار في الإنسان يُعد استثماراً مباشراً في القدرة الإنتاجية للمجتمع ككل. (Becker, 1993)

ومن منظور سوسيولوجي، لا يُختزل رأس المال البشري في الجانب التعليمي أو التقني فقط، بل يرتبط أيضاً بالبنية الاجتماعية التي تسمح بتكوينه وتطويره، مثل نظام التعليم، وسياسات التكوين المهني، وفرص

الاندماج الاجتماعي. فاختلاف هذه البنى بين المجتمعات يؤدي إلى تفاوت كبير في مستويات التنمية، حيث تصبح بعض المجتمعات أكثر قدرة على إنتاج كفاءات عالية التأهيل مقارنة بغيرها.

كما أن التكوين المهني يلعب دوراً محورياً في ربط النظام التعليمي بسوق العمل، من خلال تزويد الأفراد بالمهارات العملية التي تتماشى مع حاجيات الاقتصاد. غير أن فعالية هذا التكوين تتوقف على مدى انسجامه مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية، حيث إن الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تُعد من أبرز أسباب البطالة وضعف الاندماج المهني. (Castells, 2010)

ومن جهة أخرى، يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة العمل ورفع الإنتاجية وتقليل الفوارق الاجتماعية. فكلما ارتفع مستوى التكوين والتعليم داخل المجتمع، زادت قدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يعزز من استقراره الاجتماعي وقدرته التنافسية.

كما أن علم اجتماع العمل يبرز أن تكوين رأس المال البشري لا يعتمد فقط على المؤسسات الرسمية، بل يتأثر أيضاً بالبيئة الاجتماعية والثقافية، مثل القيم السائدة تجاه التعليم والعمل، ومدى تشجيع الابتكار والمبادرة الفردية. هذه العوامل تلعب دوراً أساسياً في تشكيل جودة الموارد البشرية داخل المجتمع. (Bourdieu, 1993)

وبالتالي، فإن رأس المال البشري والتكوين المهني يشكلان ركيزة أساسية في فهم التنمية المعاصرة، باعتبارهما يربطان بين البعد الفردي والبنية

الاجتماعية، ويحددان قدرة المجتمعات على التكيف مع التحولات العالمية وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على المعرفة.

13. العلاقات المهنية داخل المؤسسة وأثرها على الأداء:

تُعد العلاقات المهنية داخل المؤسسة من العناصر الجوهرية التي تساهم في فهم ديناميات العمل وتحديد مستوى الأداء والإنتاجية، حيث لا يمكن النظر إلى المؤسسة باعتبارها مجرد هيكل إداري أو تقني، بل باعتبارها فضاءً اجتماعياً تتفاعل داخله مجموعة من العلاقات الإنسانية التي تتسم بالتعاون والتنافس والصراع في آن واحد. فطريقة تنظيم العلاقات بين العمال، والإدارة، والهيئات الوسيطة، تؤثر بشكل مباشر على جودة العمل وعلى فعالية الأداء المؤسسي. (Weber, 1978)

ومن هذا المنظور، تؤكد السوسيولوجيا التنظيمية أن العلاقات المهنية تُبنى على شبكة معقدة من التفاعلات الاجتماعية التي تحددها عوامل متعددة مثل السلطة، والمكانة، والتواصل، والثقافة التنظيمية. فكل مؤسسة تمتلك نمطاً خاصاً من العلاقات الداخلية يعكس طبيعة البنية الاجتماعية الأوسع، حيث يمكن أن تسود علاقات تعاونية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، أو علاقات صراعية تعكس اختلال التوازن في توزيع السلطة والموارد. (Crozier & Friedberg, 1977)

كما أن جودة العلاقات المهنية تؤثر بشكل مباشر على الأداء الإنتاجي، إذ تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن بيئة العمل التي تسودها الثقة والتعاون والعدالة التنظيمية تساهم في رفع الإنتاجية وتحفيز العمال، في حين أن بيئات العمل التي تتسم بالتوتر والصراع الإداري تؤدي إلى انخفاض الأداء وارتفاع معدلات الغياب والتسرب المهني. وبالتالي فإن

العلاقات المهنية ليست عاملاً ثانوياً، بل هي عنصر بنيوي في تحديد فعالية المؤسسة.

ومن جهة أخرى، تلعب الثقافة التنظيمية دوراً محورياً في تشكيل هذه العلاقات، حيث تحدد القيم والمعايير السائدة داخل المؤسسة طبيعة التفاعل بين الأفراد. فالمؤسسات التي تعتمد على الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار تكون أكثر قدرة على خلق بيئة عمل مستقرة وإيجابية، بينما تؤدي البيروقراطية المفرطة إلى إضعاف التواصل الداخلي وتعقيد العلاقات المهنية. (Schein, 2010)

كما أن التحولات المعاصرة في عالم العمل، خاصة مع الرقمنة والعمل عن بعد، أعادت تشكيل العلاقات المهنية بشكل ملحوظ، حيث أصبحت هذه العلاقات أقل مباشرة وأكثر اعتماداً على الوسائط الرقمية، مما غير طبيعة التواصل والتفاعل داخل المؤسسات، وأدى إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بالانتماء المهني والتماسك التنظيمي (Castells, 2010).

وبالتالي، فإن تحليل العلاقات المهنية داخل المؤسسة يسمح بفهم أعمق لكيفية تأثير البنية الاجتماعية على الأداء الاقتصادي، ويبرز أن فعالية التنمية لا تتوقف فقط على الموارد المادية، بل أيضاً على جودة العلاقات الإنسانية داخل فضاءات العمل.

14. دور الدولة والسياسات العمومية في تنظيم العمل:

تلعب الدولة دوراً محورياً في تنظيم سوق العمل وتوجيه مساراته باعتبارها الفاعل الأساسي المسؤول عن تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات العدالة الاجتماعية. فالتدخل العمومي في

مجال العمل لا يقتصر على الجانب التشريعي فقط، بل يمتد إلى وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى ضمان تشغيل عادل، وحماية حقوق العمال، وتقليل التفاوتات الاجتماعية الناتجة عن ديناميات السوق.(Esping-Andersen, 1990)

ومن هذا المنظور، تُعد السياسات العمومية في مجال العمل أداة أساسية لتحقيق التنمية، حيث تعمل الدولة من خلال التشريعات الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية على تنظيم علاقات العمل داخل المؤسسات، وضبط العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، بما يضمن الحد من الاستغلال وتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي. كما تسهم هذه السياسات في تعزيز الاستقرار المهني وتقليص معدلات البطالة من خلال برامج التشغيل والتكوين المهني ودعم المؤسسات الاقتصادية.

كما أن علم اجتماع العمل يبرز أن تدخل الدولة في سوق العمل يعكس طبيعة النموذج التنموي المعتمد، حيث تختلف السياسات من دولة إلى أخرى حسب التوجهات الاقتصادية والاجتماعية. فالدول التي تعتمد نموذج الدولة الاجتماعية تميل إلى توفير حماية اجتماعية واسعة للعمال، في حين تميل النماذج الليبرالية إلى ترك السوق يعمل وفق آلياته الخاصة مع تدخل محدود للدولة.(Esping-Andersen, 1990)

ومن جهة أخرى، تلعب الدولة دوراً مهماً في إعادة هيكلة سوق العمل في ظل التحولات العالمية، خاصة مع العولمة والرقمنة، حيث أصبحت ملزمة بتكييف سياساتها مع التغيرات السريعة في طبيعة المهن وأنماط التشغيل. وهذا يتطلب تطوير سياسات مرنة قادرة على مواكبة

الاقتصاد المعرفي، ودعم الابتكار، وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري. (Castells, 2010)

كما أن السياسات العمومية في مجال العمل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العدالة الاجتماعية، إذ تهدف إلى تقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى سوق العمل. فغياب تدخل الدولة يؤدي غالباً إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية، مما ينعكس سلباً على مسارات التنمية ويؤدي إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية.

وبالتالي، فإن دور الدولة في تنظيم العمل لا يُفهم فقط كدور إداري أو تنظيمي، بل كدور استراتيجي يهدف إلى توجيه التنمية وضمان استدامتها، من خلال تحقيق التوازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهو ما يجعلها فاعلاً أساسياً في تحليل إشكاليات التنمية المعاصرة.

من هذا المنطلق يساهم علم اجتماع التنظيم في إعداد سياسات عمومية أكثر واقعية، لأنه يعتمد على دراسة ميدانية لسلوك العاملين وطبيعة المؤسسات. (Castells, 2010) فصانع القرار يحتاج إلى فهم دقيق لبيئة العمل قبل صياغة أي برنامج أو إصلاح.

ومن خلال تحليل العلاقات المهنية وأنماط التنظيم، يمكن تصميم سياسات تقلل من البطالة، وتحسن ظروف العمل، وتعزز التوازن بين حقوق العمال ومتطلبات العمل (Weber, 1978; Esping-Andersen, 1990).

كما يساهم هذا العلم في تقييم أثر السياسات بعد تطبيقها، من خلال دراسة انعكاسها على الإنتاجية والرضا الوظيفي والاستقرار الاجتماعي (Durkheim, 1997) وبذلك لا يقتصر دوره على الاقتراح فقط، بل يمتد إلى المتابعة والتقييم.

كما أن له ارتباطات وثيقة بسياسات التشغيل المعتمدة من طرف الدولة لمواجهة مشكلة البطالة.

فقد تبين أن سوسيولوجيا العمل تتدخل لدراسة فعالية سياسات التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في البلدان، ومن بينها الجزائر، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة السياسات التشغيلية على تحقيق أهدافها في تقليص البطالة من جهة، وترقية التشغيل من جهة أخرى، بناءً على سياسات واستراتيجيات وآليات تشغيلية في إطار ما يُسمى بالسياسة العامة للدولة، انطلاقاً من إشكالية مفادها أن السياسة العامة التشغيلية التي تنتهجها الحكومة تُعد سياسة فعالة في تقليل نسبة البطالة.

15. خلاصة تحليلية حول إسهامات علم اجتماع العمل في تفسير التنمية المعاصرة:

يتبين من خلال التحليل السوسيولوجي لمختلف أبعاد العمل والتنمية أن علم اجتماع العمل يقدم مقاربة تفسيرية شاملة تساعد على فهم التعقيدات التي تطبع التنمية المعاصرة، من خلال ربط البعد الاقتصادي بالبعدين الاجتماعي والثقافي. فالتنمية لم تعد تُفهم باعتبارها مجرد عملية تراكم اقتصادي، بل أصبحت ظاهرة مركبة تتداخل فيها أنماط التنظيم المهني، والعلاقات الاجتماعية داخل العمل،

والتحولات التكنولوجية، والسياسات العمومية، والبني الثقافية للمجتمع. (Castells, 2010)

وقد أظهر هذا التحليل أن العمل يشكل محوراً مركزياً في فهم ديناميات التنمية، لأنه لا يقتصر على كونه نشاطاً إنتاجياً، بل يمثل بنية اجتماعية تُنتج العلاقات وتعيد تشكيلها باستمرار. ومن خلال تحليل تنظيم العمل، وتقسيمه، والعلاقات المهنية داخله، يتضح أن فعالية التنمية ترتبط بشكل وثيق بمدى قدرة المجتمع على تنظيم العمل بشكل عادل ومتوازن يضمن الإدماج الاجتماعي ويقلل من التفاوتات (Weber, 1978).

كما أن الظواهر المرتبطة بسوق العمل المعاصر مثل البطالة، والهشاشة المهنية، والاغتراب، والتحولات التكنولوجية، تكشف أن التنمية ليست عملية خطية أو تقنية، بل هي عملية اجتماعية معقدة تتأثر بالبنية الاقتصادية العالمية وبالتحولات المحلية في آن واحد. وهو ما يجعل المقاربة السوسيولوجية ضرورية لفهم هذه التداخلات وتفسير انعكاساتها على المجتمع. (Standing, 2011)

ومن جهة أخرى، يبرز دور الدولة والسياسات العمومية كعامل حاسم في توجيه مسارات التنمية، حيث يتوقف نجاح السياسات التنموية على قدرتها في تحقيق التوازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وضمان حماية الفئات الهشة داخل سوق العمل. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري والتكوين المهني يمثل شرطاً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية للمجتمعات في ظل الاقتصاد المعرفي. (Becker, 1993)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن علم اجتماع العمل لا يكتفي بوصف الظواهر المرتبطة بالعمل، بل يسهم في بناء فهم نقدي شامل للتنمية من خلال الكشف عن التفاعلات المعقدة بين البنية الاجتماعية وسوق العمل، وإبراز أن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا عبر دمج البعد الإنساني والاجتماعي في السياسات الاقتصادية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا المقال أن إسهامات علم اجتماع العمل في فهم إشكاليات التنمية المعاصرة تتجاوز البعد الوصفي إلى بناء مقاربة تفسيرية نقدية قادرة على تفكيك التعقيدات التي تطبع العلاقة بين العمل والتنمية. فقد تبين أن التنمية لم تعد تُختزل في النمو الاقتصادي، بل أصبحت عملية متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والثقافية والتنظيمية، وهو ما يجعل العمل أحد أهم المداخل الأساسية لفهم دينامياتها.

كما أظهر التحليل أن تنظيم العمل، وتقسيمه، وطبيعة العلاقات المهنية داخل المؤسسات، تشكل عناصر حاسمة في تحديد فعالية المسارات التنموية، حيث إن جودة هذه العلاقات تنعكس بشكل مباشر على الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي. وفي المقابل، فإن الظواهر المرتبطة بسوق العمل مثل البطالة، والهشاشة المهنية، والاغتراب، تكشف عن حدود النماذج التنموية التقليدية، وتبرز الحاجة إلى مقاربات أكثر شمولاً وإنسانية.

ومن جهة أخرى، ساهمت التحولات المرتبطة بالعولة والرقمنة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي في تعقيد بنية سوق العمل، مما جعل من الضروري اعتماد تحليل سوسيولوجي قادر على استيعاب هذه التغيرات وفهم انعكاساتها على الأفراد والمجتمعات. كما برز دور الدولة والسياسات العمومية كعنصر أساسي في توجيه التنمية وضمان التوازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

✓ وبناءً عليه، يمكن القول إن علم اجتماع العمل يقدم إطاراً نظرياً وتفسيرياً مهماً لفهم التحديات التي تواجه التنمية المعاصرة، من خلال ربط البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي والثقافي، وإبراز أن تحقيق تنمية مستدامة يتطلب إعادة الاعتبار للإنسان داخل العملية الإنتاجية باعتباره محور التنمية وغايتها الأساسية.

قائمة المراجع :

- 1-Becker, G. S. (1993). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education* (3rd ed.). University of Chicago Press.
- 2-Bourdieu, P. (1993). *La misère du monde*. Seuil.
- 3-Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (3rd ed.). Wiley-Blackwell.
- 4-Crozier, M., & Friedberg, E. (1977). *L'acteur et le système*. Seuil.

-
- 5-Durkheim, E. (1997). *De la division du travail social*. Presses Universitaires de France.
- 6-Esping-Andersen, G. (1990). *The threeworlds of welfarecapitalism*. Princeton University Press.
- 7-Marx, K. (1867). *Das Kapital: Kritik der politischen Ökonomie*. Otto Meissner.
- 8-Ricardo, D. (1817). *On the principles of political economy and taxation*. John Murray.
- 9-Schein, E. H. (2010). *Organizational culture and leadership* (4th ed.). Jossey-Bass.
- 10-Smith, A. (1776). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*. W. Strahan and T. Cadell.
- 11-Standing, G. (2011). *The precariat: The new dangerous class*. Bloomsbury Academic.
- 12-Wallerstein, I. (2004). *World-systems analysis: An introduction*. Duke University Press.
- 13-Weber, M. (1978). *Economy and society*. University of California Press.